الأمم المتحدة

TD/B/C.I/61

Distr.: General
21 May 2025
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الخامسة عشرة
جنيف، 28–30 نيسان/أبريل 2025

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الخامسة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 28 إلى 30 نيسان/أبريل 2025

GE.25-07981 (A) 050625 050625

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية 3

ألف – تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية 3

باء – الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة 4

ثانياً – موجز الرئاسة 5

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 5

باء – تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية 8

ثالثاً – المسائل التنظيمية 10

ألف – افتتاح الدورة 10

باء – انتخاب أعضاء المكتب 10

جيم – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 10

دال – مسائل أخرى 11

هاء – اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية 11

المرفق

الحضور 12

مقدمة

عقدت لجنة التجارة والتنمية دورتها الخامسة عشرة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من 28 إلى 30 نيسان/أبريل 2025.

أولاً- الإجراءات التي اتخذتها لجنة التجارة والتنمية

ألف- تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية

الاستنتاجات المتفق عليها

إن لجنة التجارة والتنمية

1- *تسلّم* بأن التجارة يمكن أن تكون محركاً قوياً لدعم النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام بيئياً وللحد من الفقر، وبأن البلدان النامية يمكنها أن تستفيد من التجارة لدعم أهداف التنمية المستدامة؛

2- *تقرّ* بظهور قضايا جديدة، مثل تغير المناخ، والمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، وتدهور التنوع البيولوجي، والتحولات التكنولوجية السريعة، والتي تمثل جميعها فرصاً وتحديات للبلدان النامية التي تسعى إلى تحقيق تحولها الهيكلي؛

3- *تشدد* على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بعدم التمييز والانفتاح والعدل والإنصاف والشفافية ويكون شاملاً للجميع، تضطلع منظمة التجارة العالمية بالدور المحوري فيه؛ وتؤكد على الحاجة الملحة إلى أن يستمر هذا النظام في دعم أقل البلدان اندماجاً في النظام التجاري العالمي والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

4- *تشدد* على أنه من الأهمية بمكان التحقق من أن فوائد التجارة الدولية تشمل الجميع، وبخاصة الشركات الصغرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والنساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع؛ وتكرر تأكيد الأهمية المحورية للبعد الإنمائي في منظمة التجارة العالمية؛

5- *تؤكّد من جديد* أن الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية وأقل البلدان نموا، تمثل جزءاً لا يتجزّأ من منظمة التجارة العالمية واتفاقاتها؛ وتشير إلى أن الأحكام المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية يجب أن تكون دقيقة وفعالة وعملية؛

6- *تلاحظ* أن التكامل الإقليمي وترتيبات التجارة التفضيلية، بما في ذلك مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والمبادرات التجارية، يمكن أن تعجّل بالتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزز التنوع الاقتصادي وتسهم في بناء القدرات الإنتاجية؛

7- *تدعو* الأونكتاد إلى مواصلة العمل على إنتاج البحوث والتحليلات القائمة على الأدلة، وتعزيز أنشطته المتعلقة ببناء توافق الآراء والتعاون التقني، بغية تعزيز قدرات البلدان النامية وخبراتها من أجل إدماجها بشكل أفضل في الاقتصاد العالمي وتمكينها من الاستفادة منه، ومن ثم تعزيز التنمية المستدامة.

الجلسة العامة الختامية
30 نيسان/أبريل 2025

باء- الإجراءات الأخرى التي اتخذتها اللجنة

1- تقارير اجتماعات الخبراء

(البند 3 من جدول الأعمال)

1- نظرت لجنة التجارة والتنمية، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2025، في البند 3 من جدول الأعمال.

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

2- عرضت أمانة الأونكتاد التقريرَ نيابةً عن رئاسة الدورة الخامسة عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية.

3- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.2/63.

4- وشدّدت إحدى المجموعات الإقليمية على أن الاعتماد على السلع الأساسية هو الأولوية القصوى، حيث تعتمد 85 في المائة من أقل البلدان نمواً على سلعتين أو ثلاث سلع أساسية؛ وأكدت ضرورة إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بالسلع الأساسية والتنمية، لدعم النمو المستدام والتنويع الاقتصادي؛ وأشارت إلى أهمية السياسات الصناعية واستراتيجيات التنمية وإدارة الطلب المتزايد على المعادن الحرجة للانتقال الطاقي.

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

5- عرض التقريرَ نائبُ الرئيس – المقرر للدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية.

6- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.4/33.

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

7- عرض التقريرَ نائبُ الرئيس – المقرر للدورة السابعة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

8- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.8/20.

9- وأعربت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين عن تأييدهما لاجتماعات الخبراء المتعددة السنوات ولمواصلة عمل الأونكتاد في مجال وضع الاستراتيجيات الإنمائية. وسلط أحد المندوبين الضوء على تركيز بلدان منطقة البحر الكاريبي على القيمة المضافة للصناعات التحويلية وتجهيز المواد الخام، للتمكين من المشاركة في سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة مشاركةً أفضل والتخفيف من آثار تقلبات الأسعار العالمية والصدمات الاقتصادية. وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت في قطاعات الخدمات، هناك حاجة إلى تعزيز بناء القدرات في هذا الصدد، بما في ذلك من جانب الأونكتاد. بالإضافة إلى ذلك، شكّل تبادل الخبرات الوطنية وجذب الاستثمار والتمويل من أجل التنمية وتعزيز النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة بعضاً من العوامل الحاسمة.

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

10- عرض التقريرَ رئيسُ الدورة الحادية عشرة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

11- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/MEM.7/33.

2- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة
(البند 4 من جدول الأعمال)

12- عرضت أمانة الأونكتاد التقريرَ نيابةً عن رئاسة الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

13- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CLP/77، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها كما وردت فيه.

3- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
(البند 5 من جدول الأعمال)

14- عرضت أمانة الأونكتاد التقريرَ نيابةً عن رئاسة الدورة الثامنة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

15- وأحاطت اللجنة علماً بالتقرير الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/CPLP/42، وأقرت الاستنتاجات المتفق عليها كما وردت فيه.

16- وأعربت مجموعة إقليمية وعدد قليل من المندوبين عن تقديرهم للعمل المنجَز في مجال المنافسة وحماية المستهلك، معترفين بما يسهم به هذا العمل من مساهمة قيّمة في أداء السوق والنمو الاقتصادي المستدام والتعاون الدولي. وأشاروا إلى ضرورة الاستمرار في عقد دورات أفرقة الخبراء الحكومية الدولية، والإبقاء على الولايات المنوطة بعهدة الأفرقة العاملة غير الرسمية، والمضي قدماً في عمل الأونكتاد بشأن الاقتصاد الرقمي وشركات التكنولوجيا الكبرى. وبالإضافة إلى ذلك، أكدوا على أهمية بناء القدرات والتعاون التقني في مجال المنافسة وحماية المستهلك بين البلدان النامية؛ ودور سياسة المنافسة في تعزيز الابتكار والنمو والاستهلاك المستدام والتعاون، لا سيما في سياق الرقمنة.

ثانياً- موجز الرئاسة

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- البيانات الافتتاحية

17- ذكر نائب الأمينة العامة للأونكتاد في ملاحظاته الافتتاحية أن التركيز في الدورة الحالية على تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية يجيء في الوقت المناسب، حيث شهدت الساحة التجارية العالمية في الأشهر الثلاثة الماضية تغيرات جذرية وحيث يواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف، الذي تجسده منظمة التجارة العالمية، تحديات أساسية. وقال إن الزيادات في التعريفة الجمركية التي أُعلن عنها مؤخراً تنتهك مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، والذي بموجبه يتم توسيع نطاق الامتيازات الجمركية التي يحصل عليها أي عضو في منظمة التجارة العالمية تلقائياً ليشمل جميع الأعضاء الآخرين، ولا تأخذ بعين الاعتبار مستوى التنمية في مختلف البلدان. ثم إن هذه الزيادات ستخلّف آثاراً ضارةً على الاقتصادات الضعيفة والصغيرة، وعلاوة على ذلك، فإن البيئة التجارية المتقلّبة بسرعة تقوّض القدرة على التنبؤ التي تغذي بيئة الأعمال المواتية للاستثمار والابتكار.

18- ولاحظ نائب الأمينة العامة أن النظام التجاري المتعدد الأطراف أفرز على مدى العقود الثلاثة الماضية مجموعة من القواعد الواضحة والشفافة التي حدّت من القرارات التعسفية في التجارة، وأن هذه القواعد اتسمت بأهمية خاصة للاقتصادات الصغيرة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، على غرار الامتيازات الكبيرة المتعلقة بالنفاذ إلى السوق، بما في ذلك المعاملة الخاصة والتفاضلية. وعلاوة على ذلك، أكّد الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة ارتباط تنفيذ مجموعة عالمية من القواعد الدنيا المتعلقة بإجراءات التجارة عبر الحدود بتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية. ومع ذلك، أكد نائب الأمينة العامة أن قواعد التجارة في منظمة التجارة العالمية لا تزال غير متوازنة فيما يتعلق باحتياجات البلدان النامية، وأن معظم البلدان النامية لم تتمكن من الاستفادة من إطار منظمة التجارة العالمية لتنويع اقتصاداتها بدرجة كبيرة. فلم تنخفض مستويات الاعتماد على السلع الأساسية ولم تتغير حصة أقل البلدان نمواً في الصادرات العالمية تغيراً كبيراً. زد على ذلك أن التدابير غير الجمركية تؤثر بشكل غير متناسب على البلدان النامية، وأن عدم إحراز تقدم في المفاوضات المتعلقة بالمجالات الأساسية للبلدان النامية، مثل الزراعة والتجارة الإلكترونية والإعانات المقدمة لقطاع مصائد الأسماك، لا يزال يشكل مصدر قلق.

19- وأخيراً، أفاد نائب الأمينة العامة بأن الحوار يتسم بأهمية متزايدة من أجل صياغة قواعد تجارية أكثر إنصافاً؛ قواعد لا ينبغي أن تهدف إلى تصحيح بعض الاختلالات العميقة التي أدت إلى الأزمة الحالية فحسب، بل ينبغي أن تعزز أيضاً البعد الإنمائي للنظام التجاري المتعدد الأطراف وتعالج مسألة استدامة التجارة وتغير المناخ والثورة الرقمية للبدء في استكشاف الكيفية التي يمكن بها بناء نظام تجاري قادر على تحصين المستقبل. وعلاوة على ذلك، يوفّر التكامل الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب مكاسب تجارية محتملة للبلدان النامية، في حين تتيح الأمم المتحدة آليات للحوار المتعدد الأطراف بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة، مثلاً من خلال فريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي الذي يشترك في قيادته الأونكتاد. وأكد أن الأونكتاد سيواصل دعم الجهود المبذولة لتوجيه مستقبل النظام التجاري العالمي نحو العمل المشترك من أجل نظام تجاري متعدد الأطراف يعزز التنمية.

20- وأدلت الوفود التالية ببيانات افتتاحية: ممثل بيرو باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل نيبال، باسم أقل البلدان نمواً؛ وممثل ماليزيا، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل غواتيمالا، باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وممثل مصر، باسم مجموعة الدول العربية؛ وممثل الجمهورية الدومينيكية، باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وممثل جامايكا، باسم بلدان الجماعة الكاريبية؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية؛ وممثل بربادوس؛ وممثل الاتحاد الروسي؛ وممثل البرازيل؛ وممثل إندونيسيا؛ وممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية؛ وممثل لبنان؛ وممثل كابو فيردي.

21- وأفادت مجموعة إقليمية وعدة مندوبين بأن التركيز في الدورة الحالية على تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية يجيء في الوقت المناسب. وشدد عدد من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين على أن الاقتصاد العالمي يشهد تشرذماً متزايداً ويتسم بتزايد النزعة الحمائية وتصاعد التوترات الجيوسياسية والاضطرابات التكنولوجية والمتعلقة بالمناخ، وأن وجود نظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد ويتسم بالشفافية والإنصاف ويكون شاملاً للجميع وموجهاً نحو التنمية يتسم بأهمية بالغة لضمان الاستقرار والإنصاف والتعاون الدولي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة. غير أن بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أشاروا إلى أن تحديات هيكلية عدة لا تزال تعترض اندماج العديد من البلدان النامية في التجارة العالمية، منها ما يتعلق بالاعتماد على السلع الأساسية، والقدرات الإنتاجية المحدودة، والحواجز المستمرة أمام الأنشطة ذات القيمة المضافة. وذكرت قلة من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين أن النظام التجاري المتعدد الأطراف هو بمثابة أداة لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل للجميع ودعم مسارات التنمية. وأكدت مجموعة إقليمية وأحد المندوبين على ضرورة بناء القدرات الإنتاجية.

22- وأشارت قلّة من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين إلى أن وجود نظام تجاري عادل متعدد الأطراف وقائم على قواعد عالمية يضمن نمو التجارة وتعزيز التنمية المستدامة، لا سيما بالنسبة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. وأكد عدد قليل من المندوبين على أهمية دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار مندوب إلى ضرورة تجهيز البلدان النامية تجهيزاً أفضل للاندماج في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها. وشدد مندوب آخر على الحاجة إلى زيادة الوعي بالقضايا ذات الأهمية بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية والبحث عن حلول لها. وسلطت قلة من المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين الضوء على الحاجة إلى الأخذ بنهج مصمّم على المقاس إزاء أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، مؤكدين على ضرورة تعزيز هذه الاحكام وتكييفها حسب الاحتياجات.

23- وأشارت عدة مجموعات إقليمية وبعض المندوبين إلى ضرورة إعادة تأكيد الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالإنصاف في الفترة التي تسبق انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد السادس عشر)، مؤكدين على احتياجات البلدان النامية، بما فيها البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً. وسلطت قلّة من المجموعات الإقليمية وعدة مندوبين الضوء على أن عمل الأونكتاد في إطار ركائزه الثلاث ضروري، بما في ذلك من أجل المضي قدماً في اتباع سياسات تجارية أكثر إنصافاً محورها الإنسان وتمكين البلدان النامية من الاندماج بالكامل في الاقتصاد العالمي، وتسخير فوائد التجارة، وصياغة استراتيجيات فعالة موجهة نحو التنمية تتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وشددت مجموعة إقليمية على الحاجة إلى تعزيز دور الأونكتاد في تحديد ملامح نظام تجاري عالمي أكثر إنصافاً وشمولاً يمكّن جميع البلدان من النمو والابتكار والازدهار بطرق تعكس الأولويات الوطنية والأهداف الإنمائية. وأشار بعض المندوبين إلى الحاجة إلى تنسيق أوثق بين الأونكتاد والمنظمات الدولية الأخرى. وسلطت مجموعة إقليمية الضوء على الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في النهوض بأدوات الحوكمة الرقمية لتيسير الاستثمار ودعم أقل البلدان نمواً في أفريقيا والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وأشارت مجموعة إقليمية أخرى إلى أن التحديات الهيكلية لا تؤثر على التجارة في السلع فحسب، بل تؤثر أيضاً على التجارة في الخدمات، وأوصت بأن يدرس الأونكتاد الكيفية التي يمكن أن يستجيب بها قطاع الخدمات للقيود التجارية الحالية. وتأييداً لدعوة سابقة وجهتها إحدى المجموعات الإقليمية، أشار أحد المندوبين إلى ضرورة إنشاء فريق خبراء حكومي دولي معني بالسلع الأساسية والتنمية.

24- وسلط أحد المندوبين الضوء على أهمية المعادن الحرجة للانتقال الطاقي والحاجة إلى مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة مشاركةً عادلةً، وأشار إلى أن التدابير القسرية الأحادية الجانب لها تأثير سلبي طويل الأجل على الاقتصاد الكلي، مما يقوّض الثقة في الجهات التي تفرض هذه التدابير. وأفاد بأن هناك حاجة لتحليل التحديات التي تواجه النظام التجاري المتعدد الأطراف، وتكثيف العمل على النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية، والنهوض بجهود تحديث الأفضليات غير المتبادلة لتهيئة بيئة أكثر إنصافاً للتجارة والتنمية. وأشار مندوب آخر إلى أن التدابير القسرية الأحادية الجانب أدت إلى خسائر في قطاعات استراتيجية، وشدد على الحاجة إلى إنشاء فريق عامل معني بتقييم آثار التدابير القسرية الأحادية الجانب على التجارة العالمية والتنمية المستدامة.

25- وفي إطار ممارسة حق الرد، قال ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إن العقوبات التي تطبقها المنطقة التي ينتمي إليها تمتثل للقانون الدولي. فالعقوبات هي دائماً محددة الأهداف، وتؤثر على الجهات التي تنتهك القانون ولا تؤثر على السكان المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تنفيذ سياسات تهدف إلى التصدي لتغير المناخ بطريقة تشاورية وشفافة مع العديد من البلدان النامية، وذلك بالتوازي مع أنشطة الدعم والتعاون.

2- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين ركائز العمل الثلاث
(البند 7 من جدول الأعمال)

26- عرضت أمانة الأونكتاد عمل شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية في إطار الركائز الثلاث، وهي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني.

27- وأعربت إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديرها للدعم الذي تلقته خلال الأعمال التحضيرية للأونكتاد السادس عشر وذكرت أن بحوث الأونكتاد يمكن أن تقدم اقتراحات بشأن تدابير تمويل المساهمات المحددة وطنياً لأقل البلدان نمواً وأنه ينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة لأقل البلدان نمواً في مجال جمع البيانات.

باء- تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية
(البند 6 من جدول الأعمال)

28- عقد اجتماع الخبراء المتعدد السنوات أربع حلقات نقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

29- وعرضت أمانة الأونكتاد هذا الموضوع، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.I/60.

30- وأدار المناقشةَ فريقٌ من خمسة أعضاء، تألف من الأشخاص التالي ذكرهم: عميدة كلية باريس للشؤون الدولية، معهد باريس للدراسات السياسية؛ والأستاذ في الجغرافيا السياسية والاستراتيجية، المعهد الدولي للتنمية الإدارية، لوزان، سويسرا؛ والممثل الدائم لبربادوس لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والممثل الدائم لمصر لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف؛ والممثلة الدائمة لزامبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

31- وسلطت المتحاورة الأولى الضوء على أن الدول الأعضاء تشترك في هدف تعزيز النمو الجيد وفرص العمل الجيدة من خلال التجارة والاستثمار، ولكنها تواجه تحديات تتعلق بالتحولات التكنولوجية وخفض انبعاثات الكربون والتوترات الجيوسياسية. واستعرضت بإيجاز ثلاثة دروس رئيسية مفادها أن الإجراءات التجارية الأحادية الجانب غير فعالة؛ وأن البلدان الضعيفة تحتاج إلى الحماية من الاضطرابات التجارية؛ وأنه ينبغي إدماج التجارة والتمويل بشكل أوثق. وأخيراً، أكدت المتحاورة على الحاجة إلى تجديد التعاون وإصلاح النظام التجاري ووضع سياسات محلية أقوى، لضمان تنمية اقتصادية شاملة للجميع وقادرة على الصمود.

32- وكرّر المتحاور الثاني تأكيد الحاجة إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية وشدد على أهمية وضع إجراءات تستند إلى البيانات وتسترشد بالتجربة لمعالجة الشواغل الحالية، لا سيما فيما يتعلق بتزايد التدابير التجارية الأحادية الجانب. وقام بتحليل دراسات حالة، موضحاً التأثير المتفاوت لفقدان إمكانية النفاذ إلى أسواق الولايات المتحدة الأمريكية، ومبيناً أن الأسواق العالمية المفتوحة وإعادة توجيه الصادرات وقدرة المصدرين التنافسية هي عوامل أساسية لضمان التقدم المستمر. وأخيراً، فيما يتعلق بتحريف مجرى التدفقات التجارية، شدد المتحاور على الحاجة إلى إجراءات متناسبة تسترشد بالمعرفة والدراية؛ وتنويع استراتيجيات التصدير؛ وتعزيز سياسات العرض على الصعيد المحلي.

33- وذكر المتحاور الثالث أن منظمة التجارة العالمية لا تزال تتسم بأهمية حيوية، ولكنها تحتاج إلى إصلاحات فيما يتعلق بالقواعد وبناء الثقة وصنع القرار. وشدد على ضرورة الحفاظ على المعاملة الخاصة والتفاضلية واستخدامها استخداماً استراتيجياً، لكي تعكس الفوارق الاقتصادية الحقيقية، وعلى ضرورة تمكين البلدان النامية من الاستفادة من التجارة العالمية في قطاعات مثل التكنولوجيا النظيفة والصحة والمنتجات المستدامة، بما في ذلك من خلال تحسين فرص الحصول على مختلف أشكال الدعم والتمويل وبناء القدرات المتصلة بالتجارة، وذلك من طريق تنشيط مبادرة المعونة لصالح التجارة وإصلاح نماذج المساعدة الإنمائية الرسمية. وأخيراً، شدّد المتحاور على الحاجة إلى الدعم الذي يقدمه الأونكتاد من خلال تقييم كيفية استخدام البلدان النامية للترتيبات المرنة التي سبق أن حددتها منظمة التجارة العالمية.

34- وشدد المتحاور الرابع على الحاجة إلى تحديث أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية، وأكد على أهمية الحفاظ على المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية، مثل إمكانية التنبؤ وعدم التمييز والشفافية، في خضم المناقشات المتعلقة بالإصلاح، من أجل سياسة إنمائية فعالة. وسلط الضوء على أن مصر قد أشارت في إطار منظمة التجارة العالمية إلى ارتباط قواعد التجارة بأهداف التنمية المستدامة، وأشار إلى ضرورة إذكاء الوعي بالموارد ذات الصلة واستخدامها.

35- وسلطت المتحاورة الخامسة الضوء على الكيفية التي ساهمت بها التجارة، لا سيما في إطار منظمة التجارة العالمية، في تحقيق التنمية الاقتصادية في زامبيا. وذكرت أن زامبيا استفادت من الاتفاق المتعلق بتيسير التجارة في إطار تحسين العمليات الحدودية وزيادة الكفاءة الجمركية والنهوض بالتعاون التجاري الإقليمي. وقالت إن الإنجازات الرئيسية تشمل إنشاء لجنة وطنية لتيسير التجارة، واعتماد النظام الآلي العالمي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد، وإطلاق بوابة المعلومات التجارية، وتشغيل مراكز حدودية جامعة، وتقليص أوقات التخليص الجمركي على الحدود. ومع ذلك، أكدت المتحاورة أن التحديات لا تزال قائمة، ومنها ما يتعلق بالقيود المالية والوعي المحدود والمشاكل المتعلقة بالتنسيق على الحدود.

36- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب أحد المندوبين عن دعمه للأونكتاد بوصفه منتدى لمناقشة القضايا المتصلة بكل من التمويل والتجارة، لا سيما بالنسبة إلى غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. ورداً على استفسار من أحد المندوبين حول تكتيكات التفاوض، حذّر أحد المتحاورين من إغلاق الأسواق، في حين أشار متحاور آخر إلى ضرورة وضع أهداف واضحة للتفاوض وخطوط حمراء مستشهداً باستراتيجيات إعادة توجيه الصادرات بوصفها بدائل للاتفاقات التجارية الثنائية. وأعربت مجموعة إقليمية عن حذرها فيما يتعلق بمدى فعالية استراتيجيات إعادة توجيه الصادرات، مشيرةً إلى إمكانية حدوث تراجع عام وعدوى نتيجة التدابير السيادية. ورداً على استفسار من أحد المندوبين حول الكيفية التي يمكن بها تعزيز التجارة الشاملة للجميع والمستدامة، أوضح أحد المتحاورين الحاجة إلى سياسات محلية قوية للتصدي للآثار غير المتكافئة. وسلط بعض المندوبين الضوء على ضرورة إيجاد حلول جديدة متفق عليها على المستوى المتعدد الأطراف، للتصدي للتحديات العالمية الناشئة، لا سيما تغير المناخ والاستدامة البيئية والانتقال إلى الطاقة النظيفة والاقتصاد الرقمي، وأشاروا إلى الحاجة إلى أن تُصاغ قواعد التجارة المتصلة بهذه المجالات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف وأن تشمل البلدان النامية.

37- وأكد عدة مندوبين على الدور الحاسم للتجارة في دفع عجلة النمو الاقتصادي والحد من الفقر؛ وأشاروا إلى أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف يكون، في جملة أمور، قائماً على القواعد وغير تمييزي وشاملاً للجميع ويتسم بالانفتاح والإنصاف والشفافية؛ وأكدوا في هذا السياق على الحاجة إلى إجراء إصلاحات عملية داخل منظمة التجارة العالمية والنظام التجاري المتعدد الأطراف، مع الإشارة إلى الحفاظ على أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية وتعزيزها، وإعادة إنشاء آلية لتسوية المنازعات، ونقل التكنولوجيا، والزراعة. وبالإضافة إلى ذلك، سلط عدة مندوبين الضوء على التحديات الكبيرة التي تواجهها البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً، في المشاركة الكاملة في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك ما يتعلق بالقضايا النظمية مثل القدرات الصناعية المحدودة، والاعتماد على السلع الأساسية، والثغرات المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، أكد عدّة مندوبين على الدور الحاسم للأونكتاد في دعم البلدان النامية في إطار ركائز عمله الثلاث.

38- وتناول بعض المندوبين بالتفصيل الكيفية التي أثرت بها التدابير الأحادية الجانب التي اتُّخذت في الآونة الأخيرة تأثيراً بشكل غير متناسب على البلدان النامية، وأعربوا عن قلقهم فيما يتعلق بالضرر الطويل الأجل الذي سيلحق بالنظام المتعدد الأطراف وبجهود التنمية العالمية. وشدد عدد قليل من المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين على أهمية مواصلة المساعدة التقنية وتعزيزها، بما في ذلك في مجالات مثل تيسير التجارة، والتدابير غير الجمركية، والرقمنة، والاستفادة من الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف. وشددت إحدى المجموعات الإقليمية وعدد قليل من المندوبين على الحاجة إلى زيادة الدعم للنهوض بقدرة البلدان النامية على المشاركة مشاركةً فعالةً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية وعلى الاستفادة من التجارة الدولية. وحث عدد قليل من المندوبين الأونكتاد على الاضطلاع بدور أنشط في تحديد ملامح الإصلاحات المتعلقة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف، بما يكفل التعبير عن أصوات البلدان النامية والبلدان الضعيفة ويعكس أولوياتها بالكامل. وأكّد عدد قليل من المندوبين الآخرين من جديد على ولاية الأونكتاد والصلاحية التي يملكها للدعوة إلى الاجتماعات في هذا الصدد باعتبارهما عنصريْن لا غنى عنهما في هذه الجهود.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

39- افتَتح الدورةَ الخامسة عشرة للجنة التجارة والتنمية، المعقودة في قصر الأمم بجنيف في 28 نيسان/أبريل 2025، رئيسُ اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، السيد محمد مو كاه (غامبيا).

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

40- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في 28 نيسان/أبريل 2025، أعضاء مكتبها التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد أليريزا جيراني حكمباد (جمهورية إيران الإسلامية)
المقرر:	السيد أندريه روسو (رومانيا)
نائبا الرئيس:	السيد ذو الفقار علي بدر التميمي (العراق)
	السيدة آنا ليبرتاد غوزمان فيليدا (غواتيمالا)

41- وأبلغ رئيس اللجنة الوفود أن المجموعة باء لم يكن لديها ترشيحات لمنصبي نائب الرئيس وأن المجموعة جيم لم يكن لديها ترشيح لمنصب نائب الرئيس.

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

42- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/C.I/59. وكان جدول الأعمال كما يلي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية؛

(ب) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية؛

(ج) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بتعزيز بيئة اقتصادية مواتية على جميع المستويات دعماً لتنمية شاملة ومستدامة، وتعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي؛

(د) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة.

4- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة.

5- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

6- تسخير قواعد التجارة الدولية من أجل التنمية.

7- التقرير المرحلي عن تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين الركائز الثلاث.

8- مسائل أخرى

9- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال- مسائل أخرى

(البند 8 من جدول الأعمال)

43- لم تكن هناك مسائل معلقة أخرى معروضة على اللجنة.

هاء- اعتماد تقرير اللجنة المقدَّم إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

44- في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 30 نيسان/أبريل 2025، أذِنَت لجنة التجارة والتنمية للمقرر بأن يضع، تحت سلطة الرئاسة، الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الاجتماع. وسيُقدَّم التقرير إلى مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

الحضور*

1- حضر الدورةَ ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
إسبانيا
إستونيا
أنغولا
أوروغواي
إيران (جمهورية – الإسلامية)
باراغواي
باكستان
البرازيل
بوتان
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)
تايلند
تركمانستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
توغو
جامايكا
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية كوريا
دولة فلسطين
رومانيا
زامبيا
زمبابوي
ساموا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غابون
غواتيمالا
غيانا
غينيا
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)
فييت نام
كابو فيردي
الكرسي الرسولي
كوت ديفوار
الكونغو
لبنان
ليبيا
ليتوانيا
ليسوتو
ماليزيا
مصر
المغرب
موزامبيق
ناميبيا
ناورو
النيجر
هايتي
اليابان

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركات والمشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.I/INF.15.

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلةً في الدورة:

الاتحاد الأوروبي

3- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلةً في الدورة:

الاتحاد البريدي العالمي

4- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلةً في الدورة:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي